

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/2
13 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الاستعراض الشامل لمسألة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

تقرير الأمين العام*

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	١-٤ مقدمة - أولاً
٣	٥-٨٤ تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج - ثانياً
٦	١٥-٣٠ الاتجاهات في أنماط الاستهلاك والإنتاج ألف -
١٠	٣١-٦٩ تدابير السياسة العامة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة باء -
٢٠	٧٠-٧٥ الآثار الواقعة على البلدان النامية جيم -
٢٢	٧٦-٨١ الالتزامات الوطنية والمحلية دال -
٢٥	٨٢-٨٤ مبادئ توجيهية للمستهلك للاستهلاك المستدام هاء -
٢٥	٨٥-١٠٢ العمل المقبل ثالثاً -

* أعدت هذا التقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها مدير المهمة المتعلقة بالفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وذلك وفقاً لترتيبات وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو حصيلة مشاورات وتبادل للمعلومات بين مراكز التنسيق المعنية في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والمجموعات الرئيسية وطائفة أخرى من المؤسسات والأفراد.

أولا - مقدمة

١ - حددت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج على أنه المسألة الطاغية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والموضوع الشامل لعدة قطاعات الذي اختير لكي يحظى باهتمام خاص في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة^(١).

٢ - وقد كان معروضا على الجمعية العامة، لدى نظرها في مسألة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ (E/CN.17/1997/2/Add.3). ولاحظت الجمعية العامة أنه لم يتحقق منذ عام ١٩٩٢ سوى تقدم هامشي في معالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحددت عددا من الإجراءات بوصفها موضوع تركيز الأعمال المقبلة التي سيقوم بها المجتمع الدولي في المستقبل.

٣ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ في دورتها الثالثة^(٢). ويستعرض التقرير العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات الدولية والحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية والصناعة، ومنظمات غير حكومية أخرى، مع التركيز بشكل خاص على الأنشطة المضطلع بها منذ الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة ويقترح التركيز من جديد على بعض مجالات العمل خلال الفترة ٢٠٠٢-١٩٩٩ وما بعدها.

الإطار ١ - برنامج عمل اللجنة المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

ألف - تحديد ما يترتب على الاتجاهات المسقطة لأنماط الإنتاج والاستهلاك من آثار على السياسات العامة.

باء - تقييم ما للتغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو من آثار على البلدان النامية.

جيم - تقييم مدى فعالية أدوات السياسة العامة.

دال - جعل البلدان تدخل في التزامات طوعية محددة بزمان فيما يتعلق بإحراز تقدم قابل للقياس.

هاء - تنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلكين.

المصدر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)،

الفقرة ٤٥.

٤ - ويتوخى أن تنفذ برنامج العمل المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الحكومات والسلطات المحلية، والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية والصناعة، ومنظمات المجتمع المدني. لقد كان ذلك هو القصد عندما حدد مؤتمر أوصلو الوزاري للمائدة المستديرة المعني بالإنتاج والاستهلاك المستدامين عناصر لبرنامج العمل في عام ١٩٩٥ وما زال ذلك هو القصد اليوم^(٣).

ثانيا - تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

٥ - اكتسبت الجهود المبذولة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج زخما كبيرا في السنوات الأخيرة ويشترك فيها عدد متزايد من أصحاب المصلحة المعنيين. وتؤدي البلدان المتقدمة النمو عموما دورا قياديا في دراسة سبل تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، ولكن البلدان النامية تبدي أيضا انشغالا واهتماما بالمسألة. فالبразيل وجمهورية كوريا والنرويج وهولندا من البلدان التي تساهم بنشاط في إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل. كما تساهم في هذا العمل مؤسسات أعمال تجارية ومنظمات غير حكومية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

الإطار ٢ - الإسهامات في المناقشة المتعلقة بتغيير أنماط

الاستهلاك والإنتاج في عام ١٩٩٨

"الانفجار الاستهلاكي في القرن العشرين ... أدى إلى تقدم التنمية البشرية تقدما كبيرا. ولكنه أغفل إلى حد كبير كثيرين من أشد سكان العالم فقرا. فالتفاوتات تتزايد، والنظم الطبيعية التي يعتمد عليها جميع الناس أصبحت معرضة لخطر أكبر" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨).

"يتطلب الاستهلاك المستدام وعي المستهلكين والمجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني بالآثار البيئية المحتملة للمنتجات والخدمات، بما في ذلك الآثار المحلية والعالمية". (تقرير الرئيسين المشاركين عن اجتماع فريق الخبراء الأقاليمي المعني بحماية المستهلك والاستهلاك المستدام، سان باولو، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

"... وتحقيق التنمية المستدامة مسؤولية جماعية. وينبغي أن يشمل العمل من أجل حماية البيئة العالمية اعتماد ممارسات أفضل للاستهلاك والإنتاج المستدامين" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإعلان الدولي بشأن الإنتاج الأنظف، ١٩٩٨).

"لا ترى شركات المجلس العالمي لأعمال تجارية من أجل التنمية المستدامة أية فائدة في النقاش المتعلق بـ "التخفيض مقابل الاستمرار في العمل كالعادة". بل ترى أن تسيير الأعمال بطريقة مختلفة في السوق هو الطريق الواجب سلوكها. ولذلك فإن النهج القائم على اعتبارات الأعمال التجارية والذي يبتغيه المجلس العالمي تجاه الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو "الاستدامة من خلال السوق". (المجلس العالمي لمؤسسات الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة)، "الاستدامة من خلال السوق"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

"لا يكون الاستهلاك المستدام صعباً إلا بالقدر الذي نريده أن يكون. وهناك الكثير مما يمكن القيام به الآن. فدعنا نقوم بذلك!" (أحد المشاركين في حلقة عمل بشأن الاستهلاك في عالم مستدام، كابلفاخ، النرويج، حزيران/يونيه ١٩٩٨).

٦ - وقد تواصل إحراز التقدم في تنفيذ عدد من الاتفاقات الدولية التي تترتب عليها آثار بالنسبة لأنماط الاستهلاك والإنتاج. وتشمل تلك الاتفاقات الآن انبعاثات غازات الدفيئة، وطبقة الأوزون، والتصحر، والتنوع البيولوجي، وتصدير النفايات الخطرة، ومصائد الأسماك الدولية، والتلوث البحري. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم كبير في مجالات إدارة الأحراج المستدامة، والمياه العذبة، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - ويتصل الكثير من الأعمال المتعلقة بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، بمسألة تغير المناخ وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام ١٩٩٢ بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وسيطلب تنفيذ الالتزامات بتخفيض ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى تغييرات هامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في استخدام الوقود الأحفوري. ومن شأن إعداد وتنفيذ آليات للتعاون الدولي، وخاصة الآلية المالية وآلية التنمية النظيفة، وفقاً لخطة عمل بيونس آيرس التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الرابع المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أن يزيد بشكل عام من التعاون الدولي في تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين في جميع البلدان.

٨ - وقد تركز العمل على الصعيدين الوطني والدولي في السنوات الأخيرة على عدد من الاستراتيجيات الواعدة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك استيعاب التكاليف البيئية والاجتماعية في أسعار السوق، وإلغاء الإعانات المقدمة لأنشطة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، وإدماج الأهداف البيئية والاجتماعية في عملية وضع السياسات العامة الاقتصادية. ويجري العمل أيضاً على زيادة الكفاءة في استهلاك الطاقة والموارد، ووضع واستخدام مؤشرات للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومشاركة أصحاب المصلحة، والمبادرات والاتفاقات الطوعية، والتعليم والإعلام، وتحليل الاتجاهات وإسقاطاتها، وزيادة تطوير

مفاهيم مثل الكفاءة الإيكولوجية، والعامل ١٠/٤^(٤)، والفضاء الإيكولوجي، والآثار الإيكولوجية والقدرة على التحمل.

٩ - ومثل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٥) إسهاما كبيرا في النقاش حول أنماط الاستهلاك المستدام، حيث ركّز على موضوع "تغيير أنماط الاستهلاك اليوم من أجل التنمية البشرية في الغد". ويبين التقرير كيف تتحمل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الفقيرة العديد من التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، وأشار إلى أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع.

١٠ - وعقدت بكابلفاخ، النرويج، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، حلقة عمل دولية حول موضوع "الاستهلاك في عالم مستدام" استضافتها حكومة النرويج. وكانت حلقة العمل ترمي إلى تعجيل العمل الدولي وبناء شراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وركّز الاجتماع على أمثلة ملموسة للجهود المبذولة لتشجيع الاستهلاك المستدام في جميع مناطق العالم، حيث جمع بين رواد من مؤسسات الأعمال التجارية والمنظمات الحكومية ومنظمات المواطنين. وبيّنت أمثلة من الصين وكولومبيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا والهند أن مسألة الاستهلاك المستدام بدأت تتجاوز حدود الأوساط الأكاديمية وقاعات الاجتماعات لكي تصل إلى المجتمعات المحلية وإلى الأسواق (انظر أيضا الإطار ٦)^(٦).

١١ - وسيُعقد في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اجتماع إقليمي للخبراء تحت شعار "أنماط الاستهلاك المستدامة: الاتجاهات والتقاليد السائدة في شرقي آسيا" وستستضيفه جمهورية كوريا بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيقيّم هذا الاجتماع الاتجاهات السائدة في شرقي آسيا بالاستناد، جزئيا، إلى المؤشرات التي وضعت في إطار برنامج العمل المعني بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. كما سيناقش هذا الاجتماع الشواغل والآثار الإقليمية والجوانب الثقافية والاجتماعية للاستهلاك المستدام.

١٢ - وفي أيار/مايو ١٩٩٨، استضافت حكومة مدينة طوكيو "مؤتمرا عالميا معنيا بالتعاون الدولي للمدن والمواطنين العاملين من أجل إيجاد مجتمع إيكولوجي". وركز الاجتماع على دور المدن في التشجيع على اتباع أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج. وتتوفر نتائج المؤتمر، بما فيها أمثلة على أفضل الممارسات، في شكل ملخصات مطبوعة (انظر الوثيقة ST/TCD/SER.E/57) وفي شكل أقراص متراسة - ذاكرة للقراءة فقط أصدرتها حكومة مدينة طوكيو، وهي متوفرة أيضا على الإنترنت^(٧).

١٣ - كما ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق برنامجهِ للإنتاج الأنظف، وساهمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن طريق برنامجها المعني بالاستهلاك المستدام والكفاءة والمؤشرات الإيكولوجية، مساهمة هامة في التقدم الذي أحرزه برنامج العمل المعني بتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك.

وفي الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة، سيُفتح للمشاركين فيها باب التوقيع على الإعلان الدولي المتعلق بالإنتاج الأنظف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٤ - ويرد أدناه استعراض للتقدم المحرز بشأن عناصر معينة من برنامج العمل مع إيلاء تركيز خاص على الأنشطة والمناسبات التي أقيمت منذ انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ألف - الاتجاهات في أنماط الاستهلاك والإنتاج

١٥ - يزداد باطراد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية نتيجة التنمية الاقتصادية ونمو السكان. كما تتأثر أنماط الاستهلاك بالقيم الاجتماعية والتطورات التكنولوجية والتمدن، وهي عوامل غالبا ما تشجع على الاستهلاك من خلال إيجاد احتياجات وطموحات جديدة. ويرد في هذا الفرع وصف لبعض الاتجاهات الهامة، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١.

١٦ - ويؤدي تشابك عملية التنمية المستدامة والتفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى تعقيد إمكانية التنبؤ بالاتجاهات المقبلة وتقييم أثر تدابير السياسة العامة المقترحة. وتوفر عملية وضع نماذج حاسوبية أسلوبا واعدة لتحليل التفاعلات المعقدة الكامنة فيها وإن كانت لا تزال عموما في مرحلة البحث. وقد خطت عملية وضع النماذج خطوات متقدمة في ميدان الاحترار العالمي وتغير المناخ ويجري حاليا تطوير تلك النماذج وربطها تدريجيا بنماذج أخرى لتأخذ في الحسبان الاتجاهات الديموغرافية والتغيرات في استخدام الأراضي واسقاطات التنمية الاقتصادية وموارد المياه العذبة وكذلك العوامل المرتبطة بالغلاف الجوي والمحيطات. كما يجري حاليا إدخال تلك النماذج في أطر النماذج التي تزداد قدرتها على معالجة القضايا الأوسع للتنمية المستدامة.

١٧ - ويلزم القيام بمزيد من العمل في مجال تطبيقات النماذج العالمية لأغراض إسقاطات الاتجاهات المقبلة وتحليل الآثار الممكنة للسياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل. وقد ركزت عملية وضع النماذج في الماضي، بصفة عامة، على البلدان المتقدمة النمو التي يترتب على أنماط إنتاجها واستهلاكها الأثر الأعظم في المناخ العالمي. ويلزم أيضا القيام بمزيد من العمل لتطبيق تلك النماذج على البلدان النامية وزيادة قدرات البلدان النامية على الاشتراك في عملية وضع النماذج.

١٨ - وقامت مجلة "فرص التجارة الخضراء"، وهي مجلة يصدرها اتحاد الصناعة الهندية، مؤخرا بإصدار عدد خاص عن الاستهلاك المستدام شددت فيه على أن من مصلحة جميع الشعوب وجميع البلدان معالجة الآثار البيئية السلبية الناجمة عن النمو الاقتصادي والتمدن والتصنيع. وقالت إن البلدان كافة يمكن أن تكسب الكثير من وراء الاستهلاك المستدام وأن للصناعات الوطنية دورا هاما تقوم به في هذا المجال^(٨).

١ - الزراعة ومصائد الأسماك

١٩ - توفر الزراعة حوالي ٧٥ في المائة من الأغذية التي يستهلكها الناس وتوفر مصائد الأسماك وصيد الحيوانات وجمع النباتات النسبة المتبقية البالغة ٢٥ في المائة. ومع تزايد النمو السكاني والإمكانية المحدودة لتوسيع نطاق الأراضي المزروعة، انخفض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بصورة مطردة في العالم من حوالي ٠,٤٣ هكتارا في عام ١٩٦١ إلى حوالي ٠,٢٦ هكتارا في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فإن الإنتاج والاستهلاك العالميين للأغذية ارتفع بوتيرة أسرع من النمو السكاني نتيجة لتحسين أصناف المحاصيل الزراعية وأساليب الإنتاج وزيادة استخدام الأسمدة. كما ارتفع استهلاك نصيب الفرد من اللحوم وارتفع عدد المواشي في العالم.

٢٠ - ومن المتوقع أن يتواصل نمو إنتاج الأغذية بوتيرة أسرع من نمو السكان مما يؤدي إلى إدخال تحسينات إضافية في مقدار وأنواع الأغذية المتاحة. بيد أن زيادة استخدام الأسمدة غير العضوية يسفر حاليا، في بعض المناطق، عن تلويث مياه الشرب بالنترات ويضر بالنظم الإيكولوجية المائية من ناحية إغناء المياه بالمغذيات مع إلحاق الضرر بوجه خاص بمصائد الأسماك الساحلية بسبب انتشار الطحالب ("المد الأحمر" - و "المد البني"). وكانت هذه الظاهرة تشكل، حتى وقت قريب، مشكلة للبلدان المتقدمة النمو بصفة رئيسية ولكنها أصبحت الآن تمثل مشكلة لآسيا أيضا بسبب الزيادات السريعة في استخدام الأسمدة غير العضوية في تلك المنطقة^(٩). وخلافا للقطاعات الصناعية، حيث تحسنت كفاءة الطاقة والموارد، رفع القطاع الزراعي من استخدام الطاقة والأسمدة بالنسبة لوحدة الإنتاج.

٢١ - وارتفع محصول الأسماك العالمي من حوالي ١٨ كيلوغراما للشخص الواحد في عام ١٩٨٥ إلى ٢١ كيلوغراما للشخص الواحد في عام ١٩٩٦ واستخدم ما يقارب ٧٤ في المائة منه في الاستهلاك البشري المباشر. وتوجد أعلى نسبة من نصيب الفرد من استهلاك الأسماك، في البلدان المتقدمة النمو ولكن معظم الاستهلاك البشري من السمك يحدث في البلدان النامية. ويعتبر صيد الأسماك الكفا في والأسواق المحلية عاملين أساسيين في إمدادات الغذاء في كثير من البلدان المنخفضة الدخل. ويعزى النمو في إنتاج واستهلاك الأسماك في السنوات الأخيرة إلى زيادة تربية المائيات أساسا حيث توفر حوالي ٢٦ في المائة من الأسماك اللازمة لاستهلاك البشر. وتوقف محصول الأسماك البحرية عند معدل يقارب ١٣ كيلوغراما للفرد الواحد في السنوات الأخيرة^(١٠).

٢٢ - ومن المحتمل ألا تستمر معدلات نمو صيد واستهلاك الأسماك التي شهدتها العقود الأخيرة. فقد أدى الإفراط في صيد الأسماك والتلوث وخلخلة الموائل البحرية إلى تقليص إنتاجية كثير من مصائد الأسماك البحرية. وهناك أيضا إفراط في صيد العديد من الأرصد السمكية التجارية في نصف الكرة الشمالي في الوقت الذي تزداد فيه الضغوط على الأرصد السمكية في المناطق الجنوبية. وفي حين أن من المتوقع أن يزداد إنتاج أحواض تربية المائيات من الأسماك فمن المحتمل ألا يعوض ذلك تماما عن محاصيل الأسماك البحرية الراكدة أو المنخفضة. ويتعين تحسين الأنظمة التي تحكم أحواض تربية المائيات الساحلية،

ولا سيما من ناحية تقليل تلوث المياه وخلخلة النظام الايكولوجي وغير ذلك من أشكال التدهور البيئي. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الأسماك مما يقلل وفرتها وقدرة الأسر المنخفضة الدخل في البلدان النامية على الحصول عليها.

٢ - الطاقة

٢٣ - حدث تقدم مستمر في معظم البلدان الصناعية في تخفيض استهلاك الطاقة والمواد، بحسب وحدة الإنتاج. كما حدث انخفاض في استهلاك الطاقة والمواد، بحسب وحدة الناتج المحلي الإجمالي، بسبب استمرار التحول من الاقتصادات القائمة على الصناعات التحويلية إلى الاقتصادات القائمة على الخدمات. بيد أن تحسين الكفاءة، بحسب وحدة الإنتاج، قابلته زيادات في حجم الإنتاج والاستهلاك مما أدى إلى استمرار الزيادات في مجموع الطاقة والمواد المستهلكة.

٢٤ - ويعزى النمو الحالي في استهلاك الطاقة، جزئياً، إلى انخفاض أسعار النفط التي هبطت من ٢٠ دولاراً تقريباً للبرميل الواحد في مطلع عام ١٩٩٨ إلى ١٠ دولارات تقريباً للبرميل الواحد في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية في استهلاك الطاقة والوقود الأحفوري، فإن استهلاك الطاقة العالمي وانبعثات ثاني أكسيد الكربون العالمية سيرتفعان بنسبة تقارب ٥٠ في المائة زيادة على مناسيب عام ١٩٩٣^(١). وهناك اتفاق عام على أنه إذا أريد تثبيت انبعثات غازات الدفيئة فمن الضروري ربط أي زيادات أخرى في كفاءة الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج بالتحويلات في أنماط الاستهلاك صوب السلع والخدمات التي تتطلب بحكم تكوينها قدراً أقل من الطاقة والمواد.

٢٥ - وتستهلك البلدان النامية التي يقطنها ٨٠ في المائة من سكان العالم حوالي ثلث استهلاك العالم من الطاقة، وهي نسبة يمكن أن تتزايد إلى حوالي ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ إذا استمرت الاتجاهات الحالية. وإن استمرار افتقار المناطق الريفية في البلدان النامية إلى إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة التجارية يمثل قيداً جدياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن فقر المجتمعات المحلية وبُعدها عن الإمدادات يبقونها معتمدة على وقود الأخشاب أو روث الحيوانات لأغراض الطهي والتدفئة. وتؤلّد أشكال الوقود التقليدية هذه تلوثاً في أجواء المنازل مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على صحة البشر فضلاً عن القيود التي تفرضها على التنمية.

٢٦ - وتمثّل الطاقة المتجددة سوقاً متنامية هامة رغم أنها لا توفر لغاية الآن سوى حصة صغيرة من الطاقة التجارية، كما أنها تنطوي على إمكانية واعدة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية. ومن المتوقع أن يكون في المستقبل خدمة شطر كبير من الناس يبلغ تعدادهم بليون نسمة في العالم لا يتمتعون الآن بإمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية، خدمة جيدة من الناحية الاقتصادية بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وذلك باستخدام شبكات صغيرة الحجم خارج نطاق الشبكة العامة في توليد الطاقة الكهربائية من تلك المصادر. وفي تلك السوق الضخمة التي يمتد نطاقها ليشمل الصناعات الريفية والأسر المعيشية

ستصبح مصادر الطاقة المتجددة من قبيل الطاقة الشمسية الفولطاضوئية والمحركات التي تعمل بالطاقة الريحية والمحطات الكهرمائية الصغيرة والكتل الإحيائية أقل تكلفة بالنظر لانخفاض التكاليف مع ارتفاع وفورات الحجم.

٢٧ - ومن البرامج الحديثة الرامية إلى تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المناطق الريفية في البلدان النامية مشروع البنك الدولي لحفز أسواق الطاقة الفولطاضوئية الذي يركز على الهند والمغرب وكينيا. ويدعم المشروع برامج كهربية الريف في الوقت الذي يحفز فيه وفورات الحجم في إنتاج ألواح الطاقة الفولطاضوئية وبناء القدرات في صناعات الطاقة الشمسية.

٢٨ - ويقدم مشروع "هيلي" للطاقة الكهرمائية في الهند الذي يموله مرفق البيئة العالمية الدعم لتنمية موارد الطاقة الكهرمائية الصغيرة في منطقتي هيمالايا وهيمالايا السفلى. وقام عنصر نقل التكنولوجيا من المشروع بتدريب المهندسين الهنود في المملكة المتحدة وفي المنطقة الإقليمية ذاتها. وقدم المساعدة إلى الشركاء المحليين بغرض تنمية شراكات ملائمة ونظم مناسبة للإدارة والصيانة^(١٢).

٣ - النقل

٢٩ - تشكل المركبات الآلية ١٥ في المائة من استهلاك الوقود الأحفوري العالمي وانبعثات ثاني أكسيد الكربون، و ٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة المتصل بالنقل. ومنذ مطلع السبعينات، تزايد عدد السيارات والشاحنات والحافلات بمعدل ١٦ مليون سيارة في العام حتى بلغ عددها ٦٣٠ مليون سيارة في عام ١٩٩٤. وإذا استمر هذا النمو، فسيشهد العالم على طرقاته بليون سيارة بحلول عام ٢٠٢٥^(١٣). وعلاوة على ذلك، يزداد استعمال الناس للسيارات وباتوا يميلون نحو شراء مركبات أقل كفاءة من ناحية استهلاك الوقود، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار البنزين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، استمر عزوف الناس عن السيارات العادية وميلهم صوب مركبات الخدمة والترفيه والشاحنات المغلقة والشاحنات الصغيرة التي تعتبر أقل كفاءة من حيث استهلاك الطاقة وأكثر تلويثاً من السيارات العادية. وتسير تلك الاتجاهات في الاستهلاك بخطى أسرع من خطى التحسينات في كفاءة الوقود.

٣٠ - ورغم ذلك، لا تزال عملية إجراء التحسينات مستمرة في مجال خفض انبعاث الغازات الملوثة من السيارات الجديدة. فالطراز الجديد لسيارة فورد كا، على سبيل المثال، لا يبعث سوى اثنين في المائة من الغازات التي يبعثها طراز سيارة فورد فيستا لعام ١٩٧٦. وفي عام ١٩٩٩، ستشرع شركة فولكسفاغن في بيع سيارة من طراز لوبو ٣ لتر، تستهلك أقل من ثلاثة لترات من الوقود في المائة كيلو متر. ويجري حالياً أيضاً تطوير بدائل أنظف وأكثر اقتصاداً في استهلاك الوقود لمحرك الاحتراق الداخلي التقليدي. وأنزلت شركة تويوتا إلى السوق سيارة بريوس، وهي عربة تسير بخليط من البنزين والكهرباء مما يضاعف كفاءة السيارة من الوقود في المناطق الحضرية بالمقارنة مع محركات الاحتراق الداخلي التقليدية. وفي الولايات

المتحدة، تقوم شركة جنرال موتورز حاليا ببيع وتأجير سيارة إي في-١ (EV-1) الكهربائية، التي لا تبعث أي غازات.

باء - تدابير السياسة العامة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة

٣١ - تدرس الحكومات حاليا في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية السياسات الرامية إلى تحسين أداء المنتجين والمنتوجات وتغيير طلب المستهلك. ويستعرض هذا القسم عددا من الوسائل والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة العامة التي ما برحت توضع من أجل تشجيع إحداث التغييرات في سلوك المنتجين والمستهلكين. ويركز هذا القسم على الوسائل الجديدة والابتكارية المعدة لتحسين كفاية الطاقة والمواد وتصريف النفايات في قطاع الصناعة والقطاع العام، ولتشجيع جعل سلوك المستهلك أكثر استدامة. وتكون هذه الوسائل الجديدة المتعلقة بالسياسة العامة عادة في ذروة فعاليتها عندما تستعمل بالتزامن مع أنظمة حماية البيئة التي تكون أكثر تمسكا بالممارسات المتبعة.

٣٢ - وأنشأت شعبة التنمية المستدامة، بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة، في عام ١٩٩٧، قاعدة بيانات بشأن الأدوات الجديدة والابتكارية المتعلقة بالسياسة العامة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة. وتورد هذه القاعدة، التي توجد حاليا في مرحلتها الأولى، قائمة تتضمن ما يزيد على ١٠٠ أداة. ويمكن الوصول إلى هذه القاعدة في الموقع <http://iisd.ca/susprod/>، وعلى الحكومات، والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية أن تقدم أمثلة إضافية.

١ - الأدوات الاقتصادية

٣٣ - يتزايد استعمال الأدوات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة العامة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتشمل هذه الأدوات الضرائب، والرخص القابلة للتداول، ونظم الإيداع والاسترداد وسائر الآليات التجارية. وفي العديد من الحالات، تكون هذه الحوافز الاقتصادية أكثر فعالية عند الجمع بينها وبين الأدوات القانونية والاجتماعية. وقد أصدرت مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئات دولية أخرى عددا من النشرات التحليلية للأدوات الاقتصادية^(٤).

٣٤ - وأنشأت ضرائب متنوعة على المواد والنفايات في عدد من البلدان بغية التشجيع على استخدام الموارد بفعالية أكثر، والثني عن استعمال بعض المواد واستعمال المنتوجات المعدة للطرح بعد الاستعمال. بيد أن هذه الضرائب، في العديد من الحالات، كانت أقل جدا من أن يكون لها أثر هام في سلوك المنتج أو المستهلك، وكانت أساسا بمثابة تدابير لجمع الإيرادات. أما أنماط الاستهلاك في قطاع النقل فقد كان التصدي لها من خلال فرض الضرائب صعبا بصورة خاصة. فعادة ما تكون الضرائب أكثر فعالية إذا شكلت

جزءاً من مجموعة شاملة من التدابير في مجال السياسة العامة ترمي إلى تحقيق هدف معين. ونشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الأوروبية للبيئة^(١٥) مؤخراً دراسات للضرائب البيئية.

٣٥ - ومن العراقيل التي تعوق تطبيق نظام ضريبي يشجع الاستهلاك والإنتاج المستدامين معارضة السياسيين لفرض الضرائب والتخوف من المنافسة الدولية. وفي بعض الحالات، يمكن التغلب على هذه العقبات من خلال ربط الضرائب البيئية الجديدة أو الزيادة فيها ربطاً واضحاً بما يقابل ذلك من تخفيضات ضريبية في مجالات أخرى. وتحول بعض البلدان، مثل ألمانيا والسويد والنرويج وهولندا الضرائب المفروضة على العمل إلى ضرائب على الموارد الطبيعية من أجل تشجيع العمالة مع تحسين كفاية الموارد وخفض التلوث.

٣٦ - وأثبتت حصص إطلاق الانبعاثات القابلة للتداول، في إطار سقف قانوني يحدد إجمالي الانبعاثات، أنها وسيلة ناجحة فعلاً في الولايات المتحدة في مجال خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت مع إتامة المرونة لمحطات توليد الطاقة في التكيف مع المتطلبات الجديدة. واستعملت حقوق الحصول على المياه القابلة للتداول في الولايات المتحدة وشيلي لتعزيز استخدام موارد المياه بفعالية. وينص بروتوكول كيوتو على تداول حصص الانبعاثات بالإضافة إلى الآليات المرونة الأخرى من أجل ضمان تحقيق أهداف خفض انبعاث غاز الدفيئة في العالم مع منح البلدان في الوقت نفسه مرونة في إجراء التغييرات اللازمة في أنماط الإنتاج والاستهلاك.

٣٧ - وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة بشأن فعالية الأدوات الاقتصادية من الناحية العملية بوصفها وسيلة لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. وسيطلب ذلك إجراء دراسات استقصائية ودراسات حالات فردية على مدى فترة من الزمن من أجل دراسة أكثر هذه الأدوات في مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وملاءمتها من الناحية السياسية، وقياس سرعة تكيف المنتجين والمستهلكين مع هذه الحوافز، وفعالية هذه الوسائل عند الجمع بينها وبين وسائل السياسة العامة الأخرى.

٢ - خفض الإعانات المقدمة لممارسات تضر بالبيئة

٣٨ - من بين العقبات الرئيسية التي تعترض الاستهلاك والإنتاج المستدامين تقديم إعانات لممارسات تضر بالبيئة، حيث تمنح حوافز اقتصادية لاستخدام الطاقة والموارد الطبيعية بطريقة غير فعالة ولا مستدامة. فقد تراوحت تقديرات هذه الإعانات في العالم بأسره ما بين ٦٥٠ بليون دولار و ١,٥ تريليون دولار سنوياً، حتى بعد إجراء تخفيضات في هذه الإعانات في السنوات الأخيرة^(١٦). وقد يلاحظ أن هذا الرقم أكبر بكثير من مبلغ الـ ٦٠٠ بليون دولار سنوياً التي يُقدر أنها إجمالي تكلفة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتشمل الأمثلة على ذلك إعانات لاستهلاك الطاقة، وإنتاج الفحم، واستهلاك المياه، والصيد، وإنتاج السماد، والإنتاج الزراعي، والنقل بالمركبات. ويتزايد التسليم بأن هذه الإعانات محل اعتراض وينبغي إلغاؤها.

٣٩ - وقد شهدت السنوات الأخيرة إجراء بعض التخفيضات على الإعانات، وإن كان ذلك راجعاً لأسباب اقتصادية أو سياسية أكثر من كونه بدافع حماية البيئة. فقد خفض الاتحاد الروسي، وبلدان أوروبا الشرقية، والصين والهند الإعانات المتعلقة بالوقود الأحفوري بمعدل ٦٠ في المائة. وألغت نيوزيلندا جميع إعاناتها الزراعية تقريباً، ويعتزم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة القيام بهذه التدابير أيضاً.

٤٠ - ورغم ذلك، كثيراً ما تنشأ معارضة شديدة لخفض الإعانات. فعادة ما يكون المستفيدون الرئيسيون من هذه الإعانات من الجماعات ذات الامتياز والنفوذ السياسي، مما يجعل إلغاء هذه الإعانة صعباً من الناحية السياسية. وتكشف التحاليل بصورة عامة أن ذوي الدخل المنخفض لا يستفيدون سوى من حصة صغيرة من إعانات الإنتاج.

٤١ - ولأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، قد يلزم التخلي عن نظام الإعانات تدريجياً، بهدف تحويل الإعانات إلى ما يُساوئها من استحقاقات تلأم البيئة وتؤدي إلى الفئات المتضررة، أو اتخاذ تدابير لحماية الجماعات المحرومة. وثمة حاجة إلى مواصلة العمل بشأن تحديد التدابير الفعالة لإلغاء الإعانات المقدمة للممارسات الضارة بالبيئة دون إثارة مشاكل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

٣ - الفعالية الإيكولوجية والإنتاج الأنظف

٤٢ - قام مجتمع الأعمال التجارية بصياغة مفهوم الفعالية الإيكولوجية أصلاً ليدل على إنتاج البضائع والخدمات باستهلاك قدر أقل من الموارد وإحداث نسبة أقل من التلوث. ويُنظر إلى الفعالية الإيكولوجية على أنها استراتيجية ترمي إلى جعل الأعمال التجارية أشد تنافساً وأكثر ابتكاراً، بينما تصبح أكثر مسؤولية من الناحية البيئية^(٧). وعرفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الفعالية الإيكولوجية بأنها استراتيجية إنمائية واعدة في مجال السياسة العامة بالنسبة للأعمال التجارية، والحكومات والأسر المعيشية. ويمكن تحسين استراتيجيات الفعالية الإيكولوجية بتحديد أهداف وجعل هذه الفعالية جزءاً من مجموعة شاملة من التدابير المتعلقة بالسياسة العامة^(٨).

٤٣ - وقد أثبت الرواد في قطاع الصناعة إمكانية تحقيق فوائد مالية كبيرة من خلال تحسين إدارة الطاقة والمواد. ويتزايد تطبيق مفاهيم مثل التصميم الإيكولوجي، وإعادة تدوير النفايات، والتوليد المشترك للحرارة والطاقة، وانعدام النفايات (أو منتج مائة في المائة)، مع تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية في آن واحد.

٤٤ - ويمكن للحكومات أن تقوم بدور رئيسي في تعزيز الفعالية الإيكولوجية على مستوى الشركات والأسر المعيشية وفي العمليات الحكومية. وتشمل السياسات الرامية إلى تعزيز الفعالية الإيكولوجية والإنتاج الأنظف، وضع القوانين البيئية، والحوافز الاقتصادية، ودعم تطوير البدائل للمواد والعمليات الضارة للبيئة، وتشجيع إجراء دراسات تحليلية مرحلية لأثر المنتجات في البيئة. ويمكن للحكومات أيضاً أن تشجع قطاعي

الأعمال التجارية والصناعة على اعتماد نظم الإدارة البيئية ونظم المحاسبة، ووضع تقارير عن الأداء وتوسيع نطاق مسؤولية المنتج.

الإطار ٣ - الخصائص السبع للفعالية الإيكولوجية

- ١ - خفض الكثافة المادية للبضائع والخدمات.
- ٢ - خفض كثافة الطاقة للبضائع والخدمات.
- ٣ - خفض الانتشار السمي.
- ٤ - تحسين قابلية المنتجات لإعادة التدوير.
- ٥ - الاستخدام الأقصى المستدام للموارد المتجددة.
- ٦ - تمديد فترة صلاحية المنتجات.
- ٧ - رفع كثافة الخدمة للبضائع والخدمات.

المصدر: المجلس العالمي للأعمال التجارية المعني بالتنمية المستدامة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٤٥ - ويحتاج "نادي عامل ١٠" أن استخدام الطاقة والمواد لكل وحدة إنتاج ينبغي أن يُخفض إلى العُشر في البلدان الصناعية على مدى فترة تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ سنة المقبلة. ويؤدي ذلك إلى تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع إتاحة التنمية الاقتصادية المستدامة. وبينما يشكل "عامل ١٠" والهدف الأوسط "للعامل ٤" مفهومين مفيدتين لتعبئة الدعم العام والسياسي وإبراز التغيرات الضرورية للاستدامة، فإنه ينبغي تكييفهما مع بعض القطاعات، والمنتجات والعمليات.

٤٦ - ومن خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، يمكن رفع مستوى نقل التكنولوجيات دولياً وتكييفها مع إنتاج أنظف وأكثر اقتصاداً في استهلاك الموارد، لا سيما في البلدان النامية. ويمكن للحكومات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات الدولية أن تعزز علاقات الشراكة بين المؤسسات التجارية في البلدان المتقدمة والنامية. وتدعو الحاجة بوجه خاص إلى تقديم المساعدة إلى المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في مجال تحديد التكنولوجيات الجديدة وإقامة تحالفات

مع شركاء في البلدان المتقدمة بوسائل مثل تنفيذ المشاريع المشتركة، وإبرام عقود التوريد، واتفاقات الإنتاج المشترك، والاستثمار المباشر، ووضع ترتيبات التوزيع.

٤٧ - وتشجع مبادرة التكنولوجيا البيئية التي أطلقتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على إقامة الروابط فيما بين شركات الولايات المتحدة وشركات أمريكا اللاتينية. ومن بين أولوياتها تشجيع تكنولوجيا الطاقة النظيفة وإدارة كفاءة الطاقة. وتشجع مبادرة الشراكة التكنولوجية التي أطلقتها المملكة المتحدة الشراكات الإنتاجية بين شركات المملكة المتحدة وشركات الاقتصادات النامية من خلال إقامة شبكة تضم الموردين والمستخدمين المتوقعين للتكنولوجيا والخدمات البيئية. والبرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف ساعد طائفة من المشاريع في البلدان النامية على التعرف على التكنولوجيات النظيفة الكفؤة من ناحيتي الطاقة والموارد، ونقل تلك التكنولوجيا واعتمادها، مع ما يصاحبها من منافع اقتصادية وبيئية. ويساعد بعض هذه المراكز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعداد طلبات الحصول على القروض لتمويل تطوير التكنولوجيا التي تستخدمها.

٤٨ - وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز نقل التكنولوجيا من أجل توفير الفعالية الإيكولوجية والإنتاج الأنظف في البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لآليات التمويل وسياسات التنمية المستدامة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والأنظمة البيئية، التي تشجع المشاريع في البلدان النامية على زيادة الفعالية الإيكولوجية والحد من التلوث.

٤ - المبادرات والاتفاقات الطوعية

٤٩ - غالبا ما تواجه الحكومات، عند تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين من خلال الأنظمة الإلزامية، صعوبات في صياغة المعايير التي تلبى الأهداف والتي يُعتقد أنها ذات جدوى اقتصادية للأعمال التجارية. ويمكن للنهج الطوعية الرامية إلى ترويج الإنتاج والاستهلاك المستدامين بين الأعمال التجارية وسائر المنظمات العامة والخاصة أن تكون ذات فاعلية في التعرف بكفاءة على عمليات تحسين الإنتاج والمنتجات، وأن تفعل ذلك بمرونة دون فرض أعباء إضافية على المشاريع.

٥٠ - وقد بحثت دراسة أجرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٩) فاعلية البرامج الطوعية والاتفاقات المبرمة عن طريق التفاوض. ووجدت الدراسة أن كلا الفئتين تؤديان أداء متواضعا فيما يتعلق بالفاعلية البيئية، لكنهما توفران حافزا ضعيفا على الابتكار، ويبدو أن ضعفهما يرجع إلى عدم ثقة الجمهور بهما. ومع ذلك، فقد تكونان فعاليتين من حيث التكلفة، فتولدان "آثارا مواتية" لها أهميتها مثل نشر المعلومات، وانتشار الابتكار، وإذكاء الوعي. وتكون هذه الاتفاقات، على غرار غيرها من خيارات السياسة العامة، أكثر فاعلية عندما تقترن بأنظمة وسياسات أخرى.

٥١ - وفي هولندا، وهي بلد رائد في استخدام الاتفاقات أو "العهود" البيئية المتفاوض بشأنها والملزمة قانونا والمبرمة بين القطاعين العام والخاص، تشير تجارب السنوات الخمس الأولى إلى أنه سيتم تحقيق، بل وتخطي، العديد من الأهداف المتعلقة بتخفيض الانبعاثات، وأن درجة فعالية التكاليف عالية. وقد أثبتت عملية إبرام العهود أنها أكثر فعالية من عملية وضع الأنظمة، حيث أنها تتيح مزيدا من المرونة في التنفيذ، وتشجع الأعمال التجارية على تحمل المسؤولية في مجال الحماية البيئية. وليست هذه الصكوك حلا شاملا، ولربما تباطأ إحراز المزيد من التقدم عند جني "قطوفها الدانية"^(٢٠).

٥٢ - وفي إندونيسيا، وفي إطار برنامج (Proper Prokasi)، تُقيّم الحكومة الشركات وفقا لمدى التزامها بالمعايير الحاكمة لنوعية مياه الصرف، وتجعل هذه المعلومات متاحة لعامة الجمهور. وقد تم حمل العديد من المؤسسات التي حصلت على تقديرات ضعيفة ("أسود" أو "أحمر") على تحسين أدائها، وإن لم يستجب غيرها لتلك الضغوط.

٥٣ - وتشمل الجهود الدولية المبذولة في مجتمع الأعمال التجارية من أجل المعايير الطوعية تطوير نظم الإدارة البيئية ومعايير الأداء. ومن خلال المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، حصل ما يقرب من ٥٠٠ ٥ مشروع على شهادة بتطبيق نظم الإدارة البيئية وفقا لمعايير المنظمة ISO 14001 (على سبيل المثال ١٠٩١ في اليابان، و ٦٥٠ في المملكة المتحدة، و ٦٢٠ في ألمانيا، و ٢٥٠ في جمهورية كوريا، و ١٩٠ في الولايات المتحدة). كما أن هناك ما يقرب من ٢٠٠٠ شركة مسجلة في نظام الإدارة والمراجعة الإيكولوجية التابع للاتحاد الأوروبي^(٢١). ويجري حاليا تجديد برنامج هذا النظام، وسيتم توسيع نطاق النظام الجديد بحيث يتعدى القطاع الصناعي، وسيشجع الحوار فيما بين الأطراف المعنية. ويبحث أيضا مجتمع الأعمال التجارية في قضايا تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية الواقعة على عاتق الشركات. وقد وضع مجلس الأولويات الاقتصادية المعيار SA 8000 لتطبيق معيار نظام الإدارة ISO 14000 على الإنتاج المسؤول اجتماعيا.

٥٤ - وأسهم العديد من الشركات المتعددة الجنسيات، لا سيما المرتبطة منها بالمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، في تطوير عمليات إنتاجية أكثر نظافة وكفاءة. وتجدر الإشارة أيضا إلى بعض التغييرات الكبرى في "ممارسة الأعمال التجارية" على مستوى كبار الموظفين التنفيذيين القائمين على العديد من الشركات الرائدة. وتخطت بعض الصناعات مستوى الامتثال وأصبحت لها الريادة في مجال زيادة استدامة الإنتاج، بما في ذلك الفعالية الإيكولوجية والإنتاج الأنظف، ومعايير الأداء، والإبلاغ العام، وإدارة شبكة الإمداد، ومسؤولية الشركات الاجتماعية، والتصميم الإيكولوجي. ويجري ابتكار مفاهيم جديدة في مجال ممارسة الأعمال التجارية، حيث تقوم شركات مثل بريتيش بتروليوم، وانترفيس، وزيروكس بإعادة تقييم عمليات الإنتاج والمنتجات، والتركيز على الخدمات المقدمة للمستهلكين بطرق مختلفة منها على سبيل المثال توفير خدمات الطاقة بدلا من بيع النفط، أو خدمات تغطية الأرضيات بدلا من بيع السجاد. ومع أمثال هذه النهج، أصبح لدى الشركات حافز على تخفيض استهلاكها من الطاقة والموارد بدلا من زيادته.

٥٥ - وقد طلبت لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها السادسة استعراض المبادرات والاتفاقات الطوعية. وطلبت اللجنة، كخطوة أولى، أن يحدد ممثلو الصناعة ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية عناصر هذا الاستعراض. ويجري الإعداد لعقد اجتماع في تورنتو في آذار/ مارس ١٩٩٩ لوضع مجموعة من التوصيات للجنة بشأن تلك العناصر من أجل الاستعراض.

٥ - المؤشرات

٥٦ - لا غنى عن مؤشرات الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة لوضع سياسات عامة فعالة ولتقييم التقدم المحرز، لا سيما التقدم في مجال بلوغ الأهداف. ففي إطار برنامج عمل اللجنة المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة، وبرنامج عملها المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، تم وضع مجموعة رئيسية أولية من المؤشرات المتصلة بأنماط الاستهلاك والإنتاج، استناداً إلى نتائج اجتماع فريق الخبراء المعقود في الأمم المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٨. وتشمل تلك المجموعة كلا من مؤشرات استخدام الموارد، وما يشمل ذلك من استهلاك الطاقة، والمياه، والمواد، واستغلال الأراضي، ومؤشرات سلوك المستهلكين، وما يشمل ذلك من انتقال، وغذاء، ومبانٍ، وترفيه، وسلع استهلاكية. وترد نتائج اجتماع فريق الخبراء ومجموعة المؤشرات في وثيقة معنونة "قياس تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج: مجموعة من المؤشرات (ST/ESA/264) "Measuring changes in consumption and production patterns: a set of indicators". ويجري حالياً وضع المنهجيات المتصلة بتلك المؤشرات بالاستعانة بعدد من "الوكالات الرائدة"، ويجري الإعداد لاختبارها على الصعيد الوطني.

٥٧ - كما بدأ العديد من المنظمات الدولية الأخرى العمل في مجال مؤشرات الاستهلاك والإنتاج، ومن بين هذه المنظمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والوكالة الأوروبية للبيئة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالإنتاج المستدام في عام ١٩٩٨، تحقيقاً لأغراض من بينها دعم تحليل وتقييم وضع البلدان الأعضاء للسياسات المتصلة بالاستهلاك المستدام كجزء من استعراضات الأداء البيئي التي تجريها المنظمة.

٥٨ - ووضعت المملكة المتحدة مجموعة من المؤشرات لرفع الوعي بقضايا الاستهلاك المستدام بين عامة الجمهور. وتنص مجموعة المؤشرات "الرئيسية" على ميزان لقياس نوعية الحياة في بريطانيا، ويتضمن مؤشرات اقتصادية (النمو، والاستثمار الاجتماعي، والعمالة)، ومؤشرات اجتماعية (الصحة، والتعليم، والإسكان)، ومؤشرات بيئية (تغير المناخ، ونوعية المياه، والنقل، والأحياء البرية، واستغلال الأراضي) ومؤشرات تتصل باستخدام الموارد (النفايات). والهدف الرئيسي من هذه المجموعة من المؤشرات يتمثل في منح عامة الجمهور التغذية المرتدة بشأن سلوك المستهلك وزيادة تفهم كيفية إسهام اختيار المستهلك في التنمية المستدامة^(٢٢).

٦ - المحاسبة والتقييم البيئي

٥٩ - يتطلب التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية إجراء تحليلات متأنية لتكاليف مختلف السياسات والأنشطة ومكاسبها. ويشعر عدد من البلدان في إنشاء "الحسابات الوطنية الخضراء" باعتبارها "حسابات فرعية" للحسابات الوطنية التقليدية، من أجل السماح بانعكاس المكاسب الناجمة من الحفاظ على الموارد وحماية البيئة في المؤشرات الاقتصادية الوطنية. وقد أدخلت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكامل لمساعدة الحكومات على تنفيذ تلك العملية. وعلى صعيد المشاريع، تدخل الشركات المحاسبة البيئية كوسيلة لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، وتقليل الفاقد، وكفالة الالتزام بالأنظمة البيئية، وتخفيض التلوث. وتقوم بعض الحكومات بتنشيط استخدام المشاريع للمحاسبة البيئية. ويبدل فريق الخبراء المخصص المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأمم المتحدة وغيره جهودا لوضع معايير موحدة.

٦٠ - ولتشجيع إدخال الخدمات المقدمة من البيئة في التحليلات الاقتصادية، وضع فريق من الباحثين من الولايات المتحدة والأرجنتين وهولندا تقديرا مبدئيا لإجمالي قيمة خدمات النظم الايكولوجية العالمية. وتبلغ القيمة التقديرية التي توصل إليها الفريق ٣٣ تريليون دولار سنويا (١٩٩٤) للخدمات الايكولوجية التي لا تحسب عادة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر كثيرا من إجمالي الإنتاج العالمي التقليدي من السلع والخدمات البالغ ٢٥ تريليون دولار سنويا^(١٣).

٦١ - وتكشف دراسة جرت في الهند عن الخسائر الناجمة عن التدهور البيئي في ذلك البلد تقدر بما يتراوح بين ١٠ بلايين دولار و ١٤ بليون دولار سنويا، أي ما كان يتراوح في عام ١٩٩٢ بين ٤,٥ و ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المقدر أن عدم توفير المياه النقية بطريقة مناسبة يكبد الهند تكاليف صحية تبلغ ٥,٧ بليون دولار سنويا؛ كما أن الخسائر الناتجة عن تآكل التربة وإزالة الغابات تقدر بـ ٢,٥ بليون دولار سنويا؛ وتقدر الخسائر الناجمة عن تلوث الهواء في المناطق الحضرية بـ ١,٣ بليون دولار سنويا^(١٤). وثمة حاجة إلى المزيد من العمل لوضع تلك المؤشرات وإدماجها في التحليلات الاقتصادية.

٧ - المشتريات والعمليات والهيكل الأساسية العامة

٦٢ - تنطبق الحاجة إلى تغيير أنماط الاستهلاك على كل من الاستهلاك العام والخاص على حد سواء. ويقوم عدد من الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الدولية بوضع سياسات "خضراء" للمشتريات والعمليات العامة لكفالة سلامة عملياتها من الناحية البيئية، وللمساعدة على إنشاء أسواق للسلع والخدمات المراعية للبيئة. وتشمل السياسات الخضراء إعادة التدوير، وشراء المنتجات المعاد تدويرها والمنتجات القابلة لإعادة التدوير، وحفظ الطاقة، وإنشاء مبان ذات كفاءة في استهلاك الطاقة، وصناعة مركبات لأساطيل النقل العام تصدر عنها انبعاثات قليلة.

٦٣ - وفي عام ١٩٩٥، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة بإطلاق مبادرة المكتب "الأخضر" لكفالة توفير بيئة عمل صحية ومنتجة، وللإسهام في التنمية المستدامة والحماية البيئية، ونشر ثقافة الاهتمام بالبيئة. وتتضمن المبادرة سياسات عامة وإجراءات لإعادة النظر في الشروط الواجب توافرها لتقليل الأثر البيئي، وتخفيض استهلاك المواد، وإعادة تدوير المواد والنفايات، وتخفيض استهلاك الطاقة^(٢٤).

٦٤ - ويتوقف الاستهلاك المستدام على الخيارات المتاحة للمستهلكين التي تعتمد بدورها على الهياكل الأساسية والخدمات العامة فضلاً عن اعتمادها على إنتاج القطاع الخاص. فإقبال المستهلك على إعادة التدوير، على سبيل المثال، يكون في ذروة كفاءته عندما يشمل طائفة عريضة من المواد، وعندما يكون جزءاً من الخدمات البلدية لجمع النفايات. كما أن توفير نظم النقل العام المناسبة والفعالة والجذابة يتيح للسكان الإقلال من استخدامهم للسيارات. ويوجد في بعض البلدان مرافق عامة أو مرافق تنظم شؤونها الدولة وتوفر للمستهلكين إمكانية الحصول على الطاقة من مصادر متجددة وبأسعار أعلى قليلاً من أسعار الطاقة العادية.

٨ - التثقيف وإعلام المستهلكين والقيم الاجتماعية

٦٥ - ركزت الجهود المبذولة لتعزيز القيم الاجتماعية الداعمة للاستهلاك المستدام على التعليم، وإذكاء الوعي، وإعلام المستهلكين. وقد خلصت حلقة دراسية عن التثقيف والاستهلاك المستدام عقدتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الاستهلاك المستدام يمكن أن يكون له أهمية كبيرة على الصعيدين الشخصي والاجتماعي، وأن مفهوم الاستهلاك المستدام يمكن أن يكون مقدمة مفيدة للتعريف بالتنمية المستدامة. ويمكن الترويج للاستهلاك المستدام من خلال نهج تعليمية مثل التفكير النقدي، والتفكير، والمهارات في مجال التحليل الإعلامي، وصنع القرار على الصعيد الفردي أو الجماعي، وحل المشاكل. ويمكن للتثقيف أن يفيد أيضاً من التحليلات والحوارات المتعلقة بمفهوم الاستهلاك المستدام.

٦٦ - ويعد وضع بطاقة بيانات على المنتجات تحمل معلومات عما لها من آثار بيئية وسيلة مهمة لتمكين المستهلكين المعنيين من إجراء اختيارات سليمة بيئياً. وعلى الرغم من أن استخدام بطاقات البيانات البيئية انخفض منذ موجة "المستهلك الأخضر" التي سادت في الثمانينات، فقد شهد بعض الصعود في السنوات الأخيرة لا سيما في شمال أوروبا وشرق آسيا. كما أن الطلب متزايد على إعلام المستهلكين في مجال مصادر المنتجات، وتصنيعها، وأثرها البيئي في جميع حلقات سلسلة التصنيع والاستهلاك. ومع زيادة تلك الشواغل، يلجأ بعض المنتجين إلى المعلومات المتعلقة بالإنتاج المستدام كأداة للتسويق. وتشجع المبادرات الطوعية مثل مجلس الإشراف على الغابات، ومجلس الإشراف على البحار المنشأ حديثاً، على التوسع في تطبيق الإدارة المستدامة للموارد وتشمل وضع بطاقات بيانات على المنتجات. وسيبدأ طرح شعار مجلس الإشراف على البحار في الأسواق في بداية عام ١٩٩٩، كشهادة على اصطياد الأسماك في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بطريقة مناسبة بيئياً، ومسؤولة اجتماعياً، وصالحة اقتصادياً^(٢٥).

٦٧ - ولدراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسلوكية والمؤسسية للاستدامة، يقوم مركز أوكسفورد للبيئة والسلوكيات والمجتمع التابع لجامعة مانسفيلد، أوكسفورد، بإنشاء لجنة دولية للاستدامة تتولى النظر بصفة خاصة في الأبعاد الاجتماعية الثقافية التي تشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج (انظر الإطار ٤).

الإطار ٤ - لجنة أوكسفورد للتنمية المستدامة

ستبحث اللجنة الطرق التي قد يتعين تغيير أنماط الاستهلاك بواسطتها إن أردنا الحفاظ على نوعية الحياة وتعزيزها دون إلحاق ضرر بالبيئة غير قابل للإزالة. وستضع اللجنة خطة عمل مكونة من خطوات عملية يمكن أن تتخذها الحكومات والأعمال التجارية وسائر المنظمات والمواطنون. وستقدم خطة العمل إلى الاستعراض الدولي للتقدم نحو التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، بعد مرور ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وسيرأس اللجنة السيد جون غومر، وهو وزير البيئة السابق في المملكة المتحدة. وستتألف اللجنة من ١٥ إلى ١٨ شخصية بارزة من رجال الحكومة، والصناعة، والإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات من جميع أنحاء العالم، وستبدأ أعمالها في بداية عام ١٩٩٩. وسيضمن برنامجها أربعة عناصر رئيسية هي:

- ١ - تفهم ديناميات التغيير الاجتماعية والثقافية في أنماط الإنتاج والاستهلاك.
- ٢ - تحديد ما يواجه التغيير من عقبات وما يحمله من فرص.
- ٣ - تقييم التغييرات المقبلة المتوقع دخولها على أنماط الاستهلاك، وتحديد المنظمات أو الهيئات التي من المرجح أن تؤثر عليها.
- ٤ - إعداد خطة عمل.

المصدر: لجنة أوكسفورد للاتصالات، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٦٨ - وقد عرف المشاركون في الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المعنية بالإنتاج الأنظف التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) التسويق والإعلان والإعلام بأنها عناصر مهمة تؤدي دورا في تشكيل أنماط الاستهلاك. وقد لاحظ تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨^(٥) أن للإعلام والإعلان تأثيرا مباشرا على أسلوب حياة المستهلك، وأن لهما أثرا على سلوك الأشخاص، لا سيما الأطفال. ويقضي المستهلك العادي في الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠٠ ساعة من حياته في مشاهدة ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ إعلان. وقد أنفقت الشركات الأمريكية أكثر من ١٠٠ بليون دولار على الإعلانات في عام ١٩٩٧، فدفعت مبالغ تصل إلى ٨٠٠٠ دولار

لثانية الواحدة من وقت التلفزيون. ويمكن أن تزداد كفاءة واضعي السياسات إذا أدرجوا التسويق الاجتماعي ضمن مجموعة السياسات، وإذا اعتُبر الإعلان والإعلام من بين العوامل المؤثرة في عملية وضع السياسات. ومثال ذلك التدابير والاتفاقات المبرمة بين حكومة الولايات المتحدة وصناعة التبغ التي تلزم مصانع التبغ بتمويل الحملات المناهضة للتدخين. كما أن هذه القضايا ستعالج في حلقة دراسية ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بمشاركة ممثلين عن صناعة الإعلان. ومن المقرر عقد حلقة دراسية للمتابعة مع واضعي السياسات بشأن الإعلان ودوره في تشكيل أنماط الاستهلاك فيما بعد في عام ١٩٩٩.

٦٩ - وقد اعترفت أوساط الأعمال التجارية بالبعد الاجتماعي وأدائه. ولا تزال الشركات، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات، تعمل من أجل تحسين صورتها في المجالين الاجتماعي والبيئي. ويتعرض بعضها للمقاطعة من المستهلكين رداً على ممارساتها التي لها آثار بيئية واجتماعية سلبية. وقد وضعت شركات مثل ناكي وشل مدونات لقواعد السلوك ومبادئ للعمل بعد أن أعلن المستهلكون والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام قلقهم بشأن قضايا من قبيل عمل الأطفال، والمصانع المستغلة للعمال، والضرر البيئي، ودعم الحكام الديكتاتوريين. وثمة قضايا تفتح آفاقاً جديدة في كل من مجتمعات الأعمال التجارية وأوساط صنع القرار وتتمثل في مسؤولية الشركات الاجتماعية، ونظرية المحصلة الثلاثية التي وضعها جون كينغتون (الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي)^(٦٦) ومباشرة الأعمال الحرة المستدامة.

جيم - الآثار الواقعة على البلدان النامية

٧٠ - ولا تزال هناك شواغل بأن تؤدي السياسات والأنشطة الرامية إلى تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في البلدان المتقدمة النمو إلى التأثير بصورة سلبية على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية نتيجة الحد من الصادرات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وتتصل هذه الشواغل بصفة خاصة بالمعايير البيئية المتعلقة بالمنتجات ومعايير الإنتاج ووضع العلامات الإيكولوجية، لكنها تتسع أيضاً لتشمل معايير الإدارة البيئية وتحليل الدورة العمرية والمسؤولية الموسّعة للمنتجين والجهود الرامية إلى تحقيق الفعالية الإيكولوجية. وهناك أيضاً شواغل من أن التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو قد تؤدي إلى تقليل الطلب على بعض المنتجات المستوردة من البلدان النامية، بما فيها الوقود الأحفوري، والمعادن، وغير ذلك من المواد الخام الصناعية.

٧١ - ويمكن أن تتسبب عملية وضع العلامات الإيكولوجية التي تتطلب الترخيص وفقاً للمعايير الدولية في صعوبات تقنية وإدارية ومالية كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وتقدم بعض برامج التعاون التقني المساعدة لهذا الغرض.

٧٢ - وعلاوة على ذلك، فإن التحولات في أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو يمكن أن تتيح فرصاً جديدة للصادرات من البلدان النامية. ففي دراسة أجرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، عُرِضَتْ

حالات تمكنت فيها شركات من البلدان النامية تعمل في قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والغابات والزراعة من تحويل الأنظمة البيئية الجديدة وممارسات الشركات التجارية والتغيرات في قيم المستهلكين لمصلحتها الخاصة^(٧). وباستطاعة الوكالات ذات المنحى الإنمائي والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية أن تفتح أيضا أسواقا للمنتجات المُنْتِجة بصورة مستدامة من البلدان النامية. فقد أسفرت معاهدات التنمية المستدامة المعقودة بين هولندا من جهة وكل من بنن وكوستاريكا وبوتان من جهة أخرى عن زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لتلك البلدان النامية في الوقت الذي عززت فيه الحماية البيئية والتنمية الاجتماعية (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥ - البن المستدام: التعاون بين هولندا وكوستاريكا

يُعتبر البن من المنتجات التجارية الهامة بالنسبة لكل من كوستاريكا وهولندا. حيث يُولد البن حوالي ٢٥ في المائة من عائدات صادرات كوستاريكا في حين تستورد هولندا التي تحتل المرتبة الرابعة في قائمة البلدان المستهلكة للبن في العالم ٥ في المائة من قهوتها من كوستاريكا. ولقد وفّرت معاهدة التنمية المستدامة المعقودة بين البلدين أساسا لاتخاذ المبادرة الرامية إلى جعل سلسلة القهوة بكامل أجزائها، بدءا من الإنتاج وانتهاء بالاستهلاك، سلسلة أكثر دعما للتنمية المستدامة، بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويشارك في هذا البرنامج الأطراف العاملة في جميع المراحل المكونة لسلسلة الإنتاج، ومن بينها تعاونيات الزراعة الكوستاريكية، ومصانع تجهيز البن والمنظمات الهولندية لتحميم وبيع البن. ويركز البرنامج على ثلاثة مجالات هي:

(أ) زيادة الأسواق المستهلكة للبن المستدام؛

(ب) حماية البيئة وتحسين الظروف الاجتماعية في المناطق المنتجة للبن؛

(ج) تعزيز نظم المعلومات والمحاسبة.

وأجريت بالتعاون مع المنظمات الهولندية لتحميم وبيع البن دراسة استقصائية لدراسة الأسواق بالنسبة للبن المستدام في هولندا. وفي كوستاريكا، تم الاضطلاع بتقييم بيئي لصالح خمسة مصانع لتجهيز البن، كما يجري إدخال تحسينات في مجال التدبير المنزلي الجيد وتحسينات بيئية تقنية. وفي عام ١٩٩٩، سيتم الشروع في نظام للإدارة البيئية لمجموعة ثانية من مصانع تجهيز البن، استنادا إلى (المعيار ١٤ ٠٠٠) الصادر عن منظمة المعايير الدولية. وأجري حصر للعوامل المستدامة التي تهم مزارعي البن كما يجري حاليا تطوير نظم للمعلومات لخدمة فرادى الشركات وللسلسلة القهوة بأكملها.

المصدر:

Fundecooperación, Costa Rica and Ecooperation. The Netherlands, December 1998; For further information, contact: fundecop@sol.racsa.co.cr or: ecooperation@antenna.nl

٧٣ - وتترتب على عولمة التجارة والاستثمار والإنتاج والتسويق آثار رئيسية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. فأما الآثار البيئية الناجمة عن عملية العولمة فهي آثار معقدة وغير مفهومة بشكل جيد. فمن ناحية، هناك خشية من أن تنتقل مرافق الإنتاج التي تزود الأسواق العالمية إلى البلدان ذات المعايير البيئية المنخفضة مما يؤدي إلى تدهور بيئي على الصعيدين المحلي والعالمي على السواء. ومن ناحية أخرى، غالباً ما تشتمل العولمة على نقل تكنولوجيات جديدة وأكفاً من ناحية الموارد وأنظف من ناحية الإنتاج إلى البلدان النامية. وليس هناك اتفاق لغاية اليوم بشأن الأثر الإجمالي المترتب على تلك القوى المختلفة.

٧٤ - وتضع بعض الاتفاقات البيئية الدولية أعباء مالية وتقنية على عاتق الاقتصادات والمؤسسات النامية. وتم، في بعض الحالات، إنشاء آليات لتخفيف تلك الأعباء. فبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون، على سبيل المثال، يتضمن أحكاماً بشأن تقديم مساعدة مالية إلى البلدان النامية من خلال صندوقه المتعدد الأطراف. كما ينص بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تقديم مساعدة مالية إلى البلدان النامية وينص كذلك على آلية للتنمية النظيفة غرضها تشجيع البلدان المتقدمة النمو على نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية فتحصل على نقاط اعتراف بتخفيض غازات الدفيئة نحو الوفاء بالتزاماتها. ويوفر مرفق البيئة العالمية التمويل للمشاريع المتصلة بتغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون بالإضافة إلى التنوع البيئي والمياه الدولية.

٧٥ - وتواصلت في السنوات الأخيرة زيادة الصادرات من البلدان النامية بسرعة أكبر من الإنتاج الكلي مما يشير إلى أن قضايا الحماية البيئية ليست لها حالياً آثار سلبية على إجمالي الصادرات من البلدان النامية. بيد أن أسعار كثير من المعادن والسلع الأساسية الأخرى الهامة بالنسبة لاقتصادات بعض البلدان النامية انخفضت في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة الكفاءة المادية واستخدام بدائل في البلدان المتقدمة النمو، مما أثر سلباً على التنمية في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية. ويتعين بذل جهود إضافية لمراقبة الأثر الفعلي لتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو على التنمية في البلدان النامية ولكفالة استفادة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء من التدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو من أجل تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

دال - الالتزامات الوطنية والمحلية

٧٦ - حظيت الحاجة إلى تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج بغرض كفالة التنمية المستدامة باهتمام متزايد على الصعيد الوطني من الحكومات والأوساط التجارية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية. وشرع العديد منها، طيلة السنوات الخمس الماضية، وبخاصة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ببرامج تهدف إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. ويوفر هذا الفرع استعراضاً انتقائياً لتلك المبادرات. ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر شمولاً عن المبادرات الوطنية على

موقع شعبة التنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة على شبكة (ويب) تحت عنوان "المعلومات الوطنية" (www.un.org/esa/agenda21/natlinfo/).

٧٧ - وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت الحكومة السويدية أهدافا لنوعية البيئة من أجل التنمية المستدامة إيكولوجيا. وإكمالا منها للأهداف التي اعتمدها من قبل في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١ اقترحت الحكومة ١٥ هدفا جديدا للنوعية يتعين تحقيقها في غضون جيل واحد، أي بحلول عام ٢٠٢٥. وتتناول تلك الأهداف والمقاصد قضايا من قبيل الهواء النظيف والماء النقي وإغناء الماء بالمغذيات والتحميض والأحراج المستدامة، والمناظر الطبيعية، وبيئات المدن، وتغير المناخ، والمواد السامة، والإشعاع، وحماية طبقة الأوزون^(٢٨).

٧٨ - وفي اجتماع عقدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤخرا واستضافته حكومة النمسا، ناقشت مجموعة واسعة من المبادرات المحلية (مثل مبادرة ريغا، وأبلدورن، وكراكاو، وليون) الرامية إلى تشجيع الاستهلاك الأكثر استدامة في المنطقة الأوروبية. وخلص الاجتماع إلى نتيجة مفادها أن المدن والمجتمعات المحلية تعتبر نقاط انطلاق فعالة لتعزيز الاستهلاك المستدام لاحتوائها على تجمعات كبيرة من المستهلكين والمنتجين مع ما يرافق ذلك من تركيز للآثار البيئية، مما ييسر تنظيم وحفز المستهلكين والمنتجين. وتركز غالبية المبادرات المحلية على زيادة الوعي وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه والمواد^(٢٩).

٧٩ - وقامت شيلي بوضع عدد من الأهداف المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١١، استنادا إلى عمل اللجنة الوطنية في شيلي. وفي إطار تلك الخطة، تعكف مدينة سانتياغو على وضع وتنفيذ خطة لتنظيف منطقة العاصمة ومنع تلوثها، تشمل تحسين وسائل النقل العامة والخاصة وتوفير وقود أنظف ورقابة على الانتشار الحضري العشوائي ومراقبة الانبعاثات الصناعية. كما تشمل الخطة فرض رسوم مقابل المرور على الطرقات وإلغاء ساحات وقوف السيارات بغية الحد من حركة المرور في المدن. وفي مطلع التسعينات، أدخلت مدينة سانتياغو نظاما للعطاءات للحصول على امتيازات طرق النقل العام تتضمن شروطا لخدمة المناطق الكثيفة الحركة^(٣٠).

٨٠ - وفي عام ١٩٨٩، أعادت غينيا، وهي من أقل البلدان نموا، إعادة تشكيل قطاعها المائي بإقامة شراكة بين القطاع العام والخاص أخذت على عاتقها مسؤولية تخطيط إمدادات المياه وتوظيف الاستثمارات فيها وإدارتها. ومن خلال فرض رسوم على المستعملين والتوسع التدريجي لشبكة التوزيع، يحصل الآن ما مجموعه ٦٠ في المائة من السكان على مياه الشرب المأمونة بالمقارنة مع نسبة لم تكن تزيد عن ١٥ في المائة في مطلع الثمانينات. ولقد استردت الشبكة تكلفتها الكاملة في غضون ١٠ سنوات^(٣١).

الإطار ٦ - المبادرات الوطنية والمحلية نحو

الاستهلاك المستدام (اجتماع كابلفاك)

مومباي غراهاك بانشيات، الهند:

خطة شراء جماعية لـ ١٦ ٠٠٠ أسرة معيشية تقوم بتوفير غذاء جيد النوعية بتكلفة منخفضة وتوليد فوائد بيئية في الوقت ذاته.

شبكة غرين للمشتريات، اليابان:

وتضم أكثر من ١ ٠٠٠ شركة، ودائرة عامة ومن مجموعات المواطنين وتقدم مبادئ توجيهية عملية لشراء سلع وخدمات أكثر استدامة.

التوريدات المحلية، النمسا:

تقوم البلديات بترويج الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي، لتحسين نوعية الحياة والتقليل من النقل.

رسوم جمع القمامة، جمهورية كوريا

تؤدي رسوم القمامة القائمة على أساس الكمية إلى التقليل من توليد النفايات وتعمل على تحويل صناعة التعبئة.

إعادة تصنيع آلات الاستنساخ، زيروكس:

أدت استعادة آلات النسخ القديمة وإعادة استخدام المكونات إلى التقليل من الآثار البيئية والنفايات والتكاليف.

جولة بيئية عبر القرون، الصين:

برنامج تليفزيوني شعبي يصل إلى قطاع عريض من المشاهدين ويعرض برامج رئيسية حول الممارسات البيئية الجيدة والسيئة.

مبادرة تاون توينغ، بلفور، فرنسا:

مشروع مشترك بين بلفور في فرنسا، والمحمدية في المغرب يقوم بنشر الوعي بالتنمية المستدامة وحماية البيئة والحث على المشاركة في وضع السياسة العامة المحلية وتعزيز التكافل عبر البحر الأبيض المتوسط.

المصدر: حلقة عمل كابلفاك بشأن الاستهلاك في عالم مستدام، حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٨١ - ويتم إيلاء اهتمام متزايد بين دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للأداء البيئي للحكومات كمستهلكين. وبدأ معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إدراج الاعتبارات البيئية في عملياتها وعمليات اتخاذ القرار لديها. وأحرز تقدم ملحوظ في مجالات مثل استهلاك الطاقة، وإدارة النفايات، والتشييد وإدارة البناء، ونظم الإدارة البيئية، وزيادة مراعاة البيئة في المشتريات الحكومية. وثمة اعتراف بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود نحو وضع نظم إدارة بيئية للدوائر الحكومية ودوائر المشتريات والاستثمارات الحكومية، وأداء القياس والتقييم وتقديم تقارير الأداء.

هـ - مبادئ توجيهية للمستهلك للاستهلاك المستدام

٨٢ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٣٩ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ مبادئ توجيهية لحماية المستهلك. وتوفر المبادئ التوجيهية إطاراً مقبولاً دولياً لوضع سياسات وطنية لحماية المستهلك، تشمل صحة وسلامة المستهلك، ومعايير المنتجات والتثقيف والإعلام ووضع العلامات وسبل التعويض. وتشير الاجتماعات الإقليمية التي عقدت منذ عام ١٩٨٥ إلى أن المبادئ التوجيهية توفر إطاراً قيماً لوضع تشريعات وسياسات وطنية لحماية المستهلك وخاصة في البلدان النامية.

٨٣ - وقد أوصت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٥ بتوسيع المبادئ التوجيهية لتشمل عناصر الاستهلاك المستدام وصادق على ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٣/١٩٩٥. وقد بدأت عملية توسيع المبادئ التوجيهية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في اجتماع فريق الخبراء الأقاليمي المنعقد في سان باولو، الذي اقترح مجموعة من العناصر الجديدة لإدراجها في المبادئ التوجيهية. وفي أواخر ١٩٩٨، أجريت سلسلة من المشاورات غير الرسمية بين الحكومات في الأمم المتحدة وذلك تمهيداً للنظر في هذه المسألة من قبل اللجنة في دورتها السابعة.

٨٤ - وسيقدم مشروع نص المبادئ التوجيهية الموسعة، الذي يستند إلى تقرير اجتماع سان باولو والمشاورات غير الرسمية، إلى لجنة التنمية المستدامة للنظر فيه في دورتها السابعة. وستقدم اللجنة تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ بشأن النتائج التي يتم التوصل إليها بشأن هذه المسألة. وإذا ما اعتمدت المبادئ التوجيهية الموسعة، فسيكتمل عنصر برنامج عمل اللجنة المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

ثالثاً - العمل المقبل

٨٥ - ما برحت مسألة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج على رأس جدول أعمال التنمية المستدامة الدولية منذ عام ١٩٩٢. ويدخل برنامج عمل اللجنة بشأن هذه المسألة المعتمد عام ١٩٩٥، عامه الرابع من التنفيذ. وقد تطور كل من نطاق ومحتوى المناقشة بسرعة، ويجري إدخال نهج جديدة وابتكارية في المناقشة بشكل منتظم. وقد أصبحت مسألة أنماط الاستهلاك والإنتاج، إلى حد ما، شاملة للمسائل الاستراتيجية العامة

والنهج الابتكارية في مجال وضع السياسات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وكثيرا ما كان يجري تحليل وتقييم المفاهيم الجديدة وصكوك السياسة العامة والنهج التي تتعلق بالأنشطة غير المستدامة المتغيرة في هذه العملية العامة قبل تنفيذها على المستوى القطاعي أو الإنتاجي أو الاستهلاكي. وتعد المراجعة الشاملة للمسألة في عام ١٩٩٩ فرصة لتقييم التقدم بشأن برنامج العمل وتحديد الأولويات لبرنامج العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢.

٨٦ - وتحتاج عناصر برنامج العمل، ربما باستثناء التوسع في المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك، إلى مزيد من العمل، مع إعادة التركيز وإدخال أولويات جديدة.

٨٧ - وفي مجال تحليل الاتجاهات، يجب أن يتواصل العمل بشأن رصد الاتجاهات في الاستهلاك والإنتاج المستدام ودراسة آثار السياسة العامة التي تنطوي عليها هذه الاتجاهات. وينبغي بذل الجهود لرصد التقدم بشأن وضع النماذج الحاسوبية لأنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحسين ربط نماذج تغير المناخ مع النماذج الاقتصادية والديموغرافية والبيئية والصحية والتعليمية للتطرق إلى قضايا التنمية المستدامة الأوسع.

٨٨ - وتبذل حاليا جهود لجمع وتحليل وتقديم البيانات المتعلقة باتجاهات أنماط الاستهلاك والإنتاج وستركز على التطرق إلى المواضيع المزمع النظر فيها كجزء من برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وسوف يوفر تحليل الاتجاهات النقدي، وتقييم السياسات العامة وعمليات وضع النماذج مدخلات لعمل اللجنة وسيوفر أساسا لإجراء تحليل مفصل للسياسة العامة، ولدراسات الحالات الفردية والخدمات الاستشارية. وتدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجال وضع واستخدام مؤشرات للإنتاج والاستهلاك المستدامين.

٨٩ - وينبغي أن يتمثل أحد مجالات الأولوية لاستمرار العمل في تقييم فعالية مختلف صكوك السياسة العامة لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وينبغي وضع دراسات حالات إفرادية وقواعد بيانات وتوسيعها لكي توفر معلومات مستكملة بشأن آثار السياسات العامة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وينبغي النظر في تحديد مزيج فعال من الأنظمة والصكوك الاقتصادية وبرامج التعليم والإعلام، وتوفير الحكومة للخدمات التكميلية والهيكل الأساسي.

٩٠ - وينبغي أن يركز تحليل السياسة العامة على مجموعات السياسة العامة التي من شأنها أن توفر فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية من خلال إنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث الموارد. وينبغي إيلاء الاهتمام لتقييم مزايا وتكاليف التخلص من الإعانات الضارة بالبيئة وتأثيرات إدخال التكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية في أسعار السوق للسلع والخدمات. وينبغي النظر في المعدلات التي يمكن فيها إدخال الضرائب البيئية بالتدريج، أو التخلص التدريجي من الإعانات الضارة بالبيئة بأقل ما يمكن من الآثار الضارة وفي التدابير اللازمة لمساعدة الفئات الاجتماعية والمؤسسات التي قد تتضرر من جراء الأنظمة أو الصكوك الاقتصادية.

٩١ - وينبغي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج الأكثر نظافة والذي يكون فعالاً من حيث البيئة مثل مراكز الإنتاج الأكثر نظافة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وينبغي تحديد العوائق التي تحول دون نشر التكنولوجيات الفعالة من حيث الطاقة والموارد، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي تطوير آليات للتغلب عليها بما فيها الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة، وتمويل الاستثمارات في التكنولوجيات الفعالة والنظيفة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، وتقديم المساعدة التقنية للمساعدة على عملية النقل والتكيف. وينبغي بذل جهود لتحديد الإمكانيات الأخرى لإجراء تحسينات في الكفاءة الإيكولوجية مثل عامل المبادرة ١٠/٤.

٩٢ - وينبغي للحكومات والسلطات المحلية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تحسن أداءها البيئي من خلال السياسات العامة والإجراءات المتخذة بشأن المشتريات والعمليات. وينبغي اعتبار مبادرة المكتب "الأخضر" التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كنموذج لمكاتب أخرى لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

٩٣ - وينبغي تشجيع التعاون بين أوساط الأعمال التجارية والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وينبغي تشجيع الأعمال التجارية والصناعة لكي تتجاوز الامتثال الطوعي، وينبغي دراسة دور المبادرات الطوعية التي يتم وضعها بواسطة الاتفاقات المتفاوض عليها بين الصناعة والقطاع الخاص. وينبغي أن تقوم اللجنة بمراجعة نتائج الاجتماع المتعلق بالمبادرات الطوعية الذي سيعقد في تورونتو في آذار/مارس ١٩٩٩ والنظر في أنشطة المتابعة التي يمكن القيام بها.

٩٤ - ومع مراعاة الطابع اللامركزي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمستهلكين، ينبغي تعزيز الشبكات الوطنية والدولية للاستهلاك المستدام وذلك من أجل تبادل المعلومات وتنسيق الجهود الرامية إلى الاستهلاك المستدام. وينبغي أن تشمل هذه الشبكات منظمات المستهلكين والمنظمات البيئية، والحكومات والسلطات المحلية، والأعمال التجارية والمربين والكتاب، والاستفادة من وسائط الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والاتصالات الإلكترونية ووسائط الإعلام الأخرى. وينبغي أن يعد عمل لجنة اكسفورد المعنية بالاستدامة مساهمة قيمة في الأعمال القادمة في هذا المجال.

٩٥ - وتدعو الحاجة لإجراء مزيد من الدراسات عن أثر تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية. وينبغي أن تشمل هذه الدراسات آثار وضع العلامات الإيكولوجية والمعايير البيئية الأخرى فضلاً عن تغير طلب المستهلكين باتجاه منتجات وخدمات جديدة. وينبغي إيلاء النظر إلى الطريقة التي يمكن فيها للبلدان النامية أن تستفيد من هذه التغيرات وكيف يمكنها إدخال تكنولوجيات جديدة لتلبية طلبات المستهلكين والمنتجين المتغيرة.

٩٦ - وثمة مسألة هامة أخرى تتطلب مزيداً من العمل هي إدماج الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في مجالات أخرى من مجالات صنع القرار في القطاعين العام والخاص على السواء. فرغم الجهود المتزايدة لتنفيذ سياسات الإنتاج والاستهلاك المستدامين، فقد تم تعويض تلك الجهود بسياسات وقرارات إدارية في مجالات أخرى مثل تخطيط استخدام الأراضي والتنمية الحضرية والزراعة والنقل والهيكل الأساسية والسياسات المالية والاقتصادية.

٩٧ - وثمة جانب هام في تكامل السياسات هو إشراك مجموعة متنوعة من الأطراف المؤثرة في عملية التخطيط وصنع القرارات. وقد شهد وضع السياسات في التسعينات ثورة فيما يتعلق بإشراك الأطراف المؤثرة والجماهير العامة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه وينبغي تنشيطه على الأصعدة المحلي والوطني والدولي. فبناءً توافق في الآراء بشأن الحجج والأولويات بين جميع الجهات الفاعلة والوصول إلى فهم متبادل لها، يمكن أن يجعل تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف أكثر فعالية وكفاءة.

٩٨ - وهناك مسألة هامة أخرى لم يتناولها برنامج العمل الحالي بشكل كاف هي تأثير وسائل الإعلام والاتجاهات التسويقية والاجتماعية الثقافية على أنماط الاستهلاك. فوضع سياسة عامة فعّالة، يتطلب فهماً أفضل للعوامل التي تشكل اختيارات المستهلكين وسلوكهم، ومن بينها التقاليد وقواعد السلوك والقيم الاجتماعية.

٩٩ - وخلصت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة إلى أن محور تركيز صنع السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ينبغي أن يتحول من العمل المفاهيمي إلى التنفيذ. وستركز الفترة المقبلة على تحديد ونشر الدروس المستفادة من جميع مناطق العالم والتي يمكن تنفيذها الآن. وسيؤدي تبادل المعلومات بشأن الخبرات المكتسبة من تنفيذ السياسات وبشأن الحالات المتعلقة بأفضل وأساء الممارسات إلى تعزيز الإجراءات الفعالة التي تتخذها الحكومات والمجموعات الرئيسية.

١٠٠ - ولإنجاز برنامج العمل هذا، مع التركيز على التنفيذ، من الضروري أن تتعاون لجنة التنمية المستدامة والأمانة العامة تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الأخرى، وخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والجهات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الدولية والحكومات والمجموعات الرئيسية.

١٠١ - وسينظر العمل الذي ستضطلع به اللجنة في المستقبل، والذي سيؤدي إلى استعراض العشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ٢٠٠٢ في أنماط الاستهلاك والإنتاج بوصفهما مسألة مهيمنة. ولذلك، فإن اللجنة ستنظر في هذه المسألة في سياق المواضيع المتعلقة بإدارة الموارد والمواضيع المشتركة بين القطاعات والمواضيع المتعلقة بالقطاع الاقتصادي المدرجة في برنامج عملها.

١٠٢ - ولا يلزم أن ينطوي تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لضمان الاستدامة على تقليل لجودة الحياة أو مستويات المعيشة. بل على العكس، فإنه لو استمرت أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية، فسوف يتعطل تحقيق مزيد من التنمية وستنخفض جودة الحياة. ويعد تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لصالح جميع البشر وجميع البلدان أمراً ملحاً على نحو متزايد لضمان الرخاء وتحسين جودة الحياة وإتاحة إمكانية للحصول على خدمات التعليم والصحة على قدم المساواة وضمان بيئة عالية الجودة للجميع. وينبغي أن يركز العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل بشأن هذه المسألة على تحقيق ذلك الهدف.

الحواشي

- (١) انظر قرار الجمعية العامة د-٢/١٩؛ وانظر على وجه الخصوص الفقرة ٢٨ والتذييل.
- (٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفقرة ٤٥.
- (٣) انظر "مؤتمر أوصلو الوزاري للمائدة المستديرة: عناصر لبرنامج عمل دولي بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين"، أوصلو، ١٩٩٥.
- (٤) زيادة إنتاجية الموارد إلى عشرة أمثالها في البلدان الصناعية على المدى الطويل وإمكانية زيادتها إلى أربعة أضعافها في العقدين أو العقود الثلاثة المقبلة؛ انظر قرار الجمعية العامة د-٢/١٩، الفقرة ٢٨ (و).
- (٥) نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٨.
- (٦) انظر "الاستهلاك في عالم مستدام"، تقرير عن حلقة عمل معقودة في كابلفاغ بالنرويج في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (أوصلو، وزارة البيئة، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، في لندن، ١٩٩٨).
- (٧) في www.eco.gr.jp.
- (٨) Green Bussiness Opportunities (New Delhi), Vol. 4, No. 4 (Oct-Dec 1998).
- (٩) انظر Emily Matthews and Allen Hammond, Critical Consumption Trends and Implications: Degrading Earth's Ecosystems, Washington, D.C., World Resources Institute, forthcoming.

(١٠) استنادا إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ويمكن الوصول إليها في
www.fao.org

(١١) انظر International Energy Agency, World Energy Outlook 1996 (Paris, 1996)

(١٢) انظر مبادرة المشاركة في التكنولوجيا، العدد ١٩ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) مقالة خاصة.

(١٣) See World Resources Institute, **World Resources 1998–1999: Environmental Change and**
Human Health (New York, Oxford University Press, 1998)

(١٤) See OECD, **Evaluating Economic Instruments for Environmental Policy** (Paris, 1997); and
Economic Commission for Europe (ECE), **Role of Economic Instruments in Integrating Environmental Policy**
with Sectoral Policies (Geneva, 1998)

(١٥) See European Environment Agency, **Environmental Taxes: Implementation and Environmental**
Effectiveness, Environmental Issues Series, No. 1 (Copenhagen, 1996); OECD, **Environmental Taxes and Green**
Tax Reform (Paris, 1997); and OECD, **Implementation Strategies for Environmental Taxes** (Paris, 1996)

(١٦) See Norman Myers and Jennifer Kent, **Perverse Subsidies: Tax Dollars Undercutting Our**
Economies and Environments Alike (Winnipeg, International Institute for Sustainable Development, 1998); and
David Malin Roodman, **The Natural Wealth of Nations: Harnessing the Market for the Environment** (New
York, W. W. Norton, 1998)

(١٧) See WBCSD, **Sustainability through the Market: A Business Based Approach to Sustainable**
Consumption and Production (Geneva, December 1998)

(١٨) See “Sustainable consumption and production: clarifying the concepts”, report of the Rosendal
meeting (Paris, OECD, 1997)

(١٩) OECD, **Voluntary Approaches for Environmental Policy in OECD Countries** (Paris, 1998)

(٢٠) See Netherlands Ministry of Environment, **Silent Revolution: Dutch Industry and Dutch**
Government Working Together for a Better Environment (The Hague, 1998)

.See **Tomorrow: Global Environment Business**, vol. 8, No. 6 (November–December 1998) (٢١)

See United Kingdom Department for Environment, Transport and Regions, “Sustainability counts”, consultation paper on a set of “headline” indicators of sustainable development (London, November 1998) (٢٢)

.See *Down to Earth* (Delhi, Centre for Science and Environment), vol. 10, No. 5 (1996) (٢٣)

.See UNDP, “The ‘Green’ Office Initiative” (New York, 1995) (٢٤)

See Marine Stewardship Council information package, London, 1998; information also available (٢٥)
at www.msc.org

See John Elkington, **Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line for Twentieth Century** (٢٦)
Business (Oxford, Capstone, 1997)

International Institute for Environment and Development and United Nations, **Unlocking Trade** (٢٧)
Opportunities (New York, May 1997)

See Sweden, Ministry of Environment, **Swedish Environmental Quality Objectives: A Summary** (٢٨)
of the Swedish Government Bill 1997/1998: 145 (Stockholm, 1997)

See Austrian Federal Ministry of Environment, Youth and Family Affairs, “Encouraging local initiatives towards sustainable consumption patterns”, proceedings of an ECE workshop held at Vienna from (٢٩)
2 to 4 February 1998

See Stefan Larenas, **Globalization and Changes in the Patterns of Consumption in Chile** (٣٠)
(Santiago, Consumers International Regional Office for Latin America, 1997)

- - - - -